طـالـب حـفـيـظـة

التعديل الدستوري في تركيا والتحول إلى النظام الرئاسي : قراءة في الدوافع والتأثيرات المحتملة

تبحث هذه الدراسة في الأسباب التي دفعت تركيا إلى التحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، من خلال دراسة المعطيات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية. والتي ساهمت بدورها في تحديد أولية التعديلات الدستورية وطرحها للاستفتاء الشعبي. وذلك في ضوء انقسام الساحة السياسية التركية بين مؤيد ومعارض لهذه الخطوة. ولا شك أن التقارب في نسب الأصوات الموافقة والرافضة سيجعل الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية أمام تحدي استعادة تأييد المجتمع التركي .

كما أن هذا التحول الذي يمس شكل الحكم ستكون له العديد من التداعيات على مختلف الأصعدة، لأن ماضي تركيا السياسي لا طالما ارتبط بالنظام البرلماني الذي فتح المجال أمام مختلف الأحزاب. خلافا للنظام الرئاسي الذي قد يسمح بسيطرة حزب الرئيس على البرلمان، ومن ثم تركيز السلطات في يد الرئيس، الأمر الذي من شأنه عرقلة عملية ترسيخ الديمقراطية في تركيا.

الكلمات المفتاحية: التعديل الدستوري، الاستفتاء الشعبي، النظام الرئاسي، حزب العدالة والتنمية، أردوغان، المؤسسة العسكرية.

Taleb Hafida

Constitutional Amendment in Turkey and the Shift into a Presidential System: A Reading of Motivations and Possible Impacts

This research paper examines the reasons why Turkey moved from the parliamentary system into the presidential system, by examining a set of data related to the internal and external environment, which in turn contributed to determining the preliminary constitutional amendments and submitting them to the popular referendum. The convergence of approval and rejection of votes makes President Erdogan and the Justice and Development Party (AKP) a challenge to restore the support of Turkish society.

This transformation, which affects the form of governance, will have many repercussions at various levels, because Turkey's political past has always been linked to the parliamentary system that has opened the way for various parties, contrary to the presidential system which may allow the control of the president's party of parliament which would hinder the democratization process in Turkey.

Keywords: Constitutional Amendment, The Referendum, The Presidential System, The Justice And Development Party, Erdogan – The Millitary Institution.

التعديل الدستوري في تركيا والتحول إلى النظام الرئاسي: قراءة في الدوافع والتأثيرات المحتملة

Constitutional Amendment in Turkey and the Shift into a Presidential System: A Reading of Motivations and Possible Impacts

طالب حفيظة (*)

باحثة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة امحمد بوقرة بومرداس - الجزائر

◇◇◇

مقدمة:

تمكن حزب العدالة والتنمية من تمرير مشروع تعديل الدستور في البرلمان، بعد رفض الاقتراح في 2011. لتنتقل بذلك تركيا إلى النظام الرئاسي، بعد أكثر من أربعة وتسعين عاما من الحكم البرلماني، الذي انطلق العمل به مع ولادة الدولة التركية الحديثة في 1923. وقد حظي هذا المشروع السياسي بموافقة الشعب التركي، في استفتاء شعبي جرى بتاريخ 16 أبريل/ نيسان 2017.

وبالنظر إلى انقسام الأحزاب السياسية في تركيا من حيث الأيديولوجية والثقافة إلى علمانيين، ومحافظين، وقوميين، ويساريين. عرفت وجهات نظر الطبقة السياسية إزاء مشروع التحول إلى النظام الرئاسي تباينا في المواقف. بيد أن ذلك لم يؤثر في نتيجة الاستفتاء التي جاءت مؤيدة لرغبة قيادة حزب العدالة والتنمية التركي، الأمر الذي سيُعبد الطريق نحو الانتقال إلى النظام الرئاسي في العام 2019.

(*) البريد الإلكتروني: « Hafidataleb12@gmail.com »

واللاّفت للنّظر أنّ التّعديل الدستوري قد جرى في أعقاب أحداث جِسام شهدتها تركيا، لعّل أبرزها المحاولة الانقلابية الفاشلة في 15 يوليو 2016، ورغبة الرّئيس رجب طيب أردوغان في تقوية صلاحياته الدستورية، لاستكمال عمليات الإصلاح على مختلف المستويات. إضافة إلى متغيرات دولية أخرى، ذات الصلة برؤية نخبة حزب العدالة والتنمية لما يجب أن يكون عليه دور أنقرة في الشرق الأوسط والعالم.

وتكمن أهمية هذه الدراسة، في التعرّف على الظّروف والمُلابسات التي جرى في خضمها الاستفتاء التركي. والأهداف الأساسية التي ينطوي عليها تغيير نظام الحكم التركي، من نظام برلماني إلى نظام رئاسي تنفيذي.

وتأسيساً على ذلك يُمكن طرح التّساؤل البحثي التالي:

◂ إلى أي مدى يمكن أن تؤثر عملية تغيير شكل نظام الحكم في العملية السياسية التركية في ظل تقارب نسبة الأصوات المؤيدة والمعارضة لمشروع التعديل؟

وقصد الإجابة على التساؤل البحثي المركزي، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: تاريخ النظـام السيـاسي في تركيا.

ثانيـاً: دوافع التعديل الدستوري في تركيا ومواقف الطبقة السياسية.

ثالثـاً: التأثيرات المحتملة للتحول إلى النظام الرئاسي في تركيا.

أولاً: تاريخ النظام السّياسي في تركيا.

رغم محاولات مصطفى كمال أتاتورك «*Mustafa Kemal Atatürk*» وأتباعه بعد تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، التخلص من تبعات الإرث العثماني، إلا أنهم حافظوا على طبيعة نظام الحكم المتمثل في النظام البرلماني - الذي ساد فترة الحكم العثماني- مع إجراء بعض التغييرات في طبيعة الصلاحيات وشكل السلطة. فبعد سقوط الدولة العثمانية في يد الحلفاء، تم تشكيل الجمعية الوطنية الكبرى عام 1920[*]، والتي خاضت حرب الاستقلال وأصبت تسمى بحكومة أنقرة. وسنت دستور 1921، الذي نص على الحكم البرلماني مع الجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. أما بعد إلغاء الخلافة في 1924 فقد تبنت تركيا النظام الجمهوري، وأصدرت دستور جديد أقر العمل بنظام الحكم البرلماني، الذي ساد كل فترات الجمهورية التركية. إذ لم يتم المساس به رغم حزمة التغييرات والتعديلات الدّستورية السابقة.[1]

وبالحديث عن العملية السياسية في السنوات الأولى للجمهورية التركية الحديثة، كانت السلطة التشريعية ممثلة في الجمعية الوطنية الكبرى، التي ترأسها مصطفى كمال أتاتورك إلى غاية وفاته. كما تميزت الحياة الحزبية بوجود حزب واحد (حزب الشعب الجمهوري)، في الفترة الممتدة من 1923 إلى غاية 1946.[2] حيث وُصفت هذه المرحلة بالتطابق الفعلي بين جهاز الدولة والحزب الحاكم. كما أسفر المؤتمر الحزبي لعام 1930 عن إعلان تركيا "دولة الحزب الواحد". وتم تبني مجموعة من الإجراءات القانونية، وإنشاء المحاكم القضائية في الآن ذاته للحدّ من تشكيل الأحزاب السياسية.[3]

---

[*] وفي هذا العام بالتحديد تم توقيع اتفاقية سيفر في 10 أغسطس من عام 1920 بين الدولة العثمانية والحلفاء، وقد تضمنت بنودها منح اليونان كل من تراقيا والجزر التركية في بحر إيجة، وإعلان الانتداب على كل من سوريا والعراق، واستقلال شبه الجزيرة العربية وأرمينيا، وجعل مضيقي البوسفور والدردنيل تحت إدارة عصبة الأمم، وهو ما دفع مصطفى كمال أتاتورك إلى شن حرب الاستقلال واسترجاع أراضي تركيا في الأناضول. للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج3، 1993)، ص.409.

(1) Hilmi Can Turan, « Goverment Systems Discussions In Republic Of Turkey », *The West East Institue* (2016) : 195.

(2) Ali Arslan, « The Evalustion Of Parlimentary Democracy In Turkey : And Turkish Political Elites », *Historia Actual Online* (2005) : 134-135.

(3) Erik Zurcher, *Turkey A Modern History* (London : I.B Tauris, 3rd Edition, 2004), p.176.

بعد تولى عصمت "إينونو" الحكم خلفا لأتاتورك الذي وافته المنية في 1938، ألقى خطابا أمام البرلمان عام 1945، أكد فيه على ضرورة الانفتاح السياسي، واعتماد نظام التعددية الحزبية، وفتح المجال أمام أحزاب المعارضة لتجاوز العجز الذي يعاني منه النظام السياسي التركي.(1)

وحتى وإن كانت هذه التعددية شكلية وبإيعاز من "إينونو"، إلا أنها أدخلت تركيا مرحلة جديدة، اعتبرت تاريخيا فترة ولادة الديمقراطية. فبحلول العام 1950 انتهى حكم الحزب الجمهوري، وبدأت مرحلة حكم الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندريس، الذي يختلف أيديولوجيا عن النخبة الكمالية.(2)

وقد تميّز النظام السياسي في تركيا قبل 2002، بتدخل صلب للمؤسسة العسكرية في السياسة التركية، هذا التدخل كان يتم بصور غير مباشرة، وأخرى مباشرة في هيئة انقلابات عسكرية. ونظرا لموقع هذه المؤسسة التي ساهمت في بناء الدولة وحماية المبادئ الأتاتوركية الستة(*)، كانت في كل مرة تستند إلى الدساتير لتقوية مكانتها في معادلة الحكم، وترسيخ موقعها ضمن الإدارة المدنية والسياسية للشؤون الداخلية والخارجية، عبر سن دساتير جديدة 1961 و1982، أو عن طريق تعديل وإضافة قواعد دستورية وقانونية تحمي القادة الانقلابين وتمنحهم الحصانة من المسائلة.(3)

وفي سياق الحديث عن شكل الحكومة التركية بعد اعتماد نظام التعددية الحزبية، شهدت تركيا العديد من الحكومات الائتلافية، نتيجة عجز الأحزاب السياسية عن تحقيق الأغلبية البرلمانية. غير أن

---

(1) علي محافظة، تركيا بين الكمالية والأردوغانية (1919- 2014)، (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 2015)، ص 67.

(2) محمود عبده، صراع القوى المدنية- العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص.ص.182-183.

(*) تتمثل مبادئ أتاتورك في ست مبادئ رئيسية: الجمهورية – القومية – العلمانية – الدولتية – الشعبية – الثورية. وقد شكلت هذه العناصر عقيدة النخبة الكمالية التي تشبعت بأفكار أتاتورك وعملت على صونها وحمايتها. للمزيد أنظر: هزير حسن شالوخ، "انقلاب 27 أيار 1960 العسكري في تركيا، دراسة في انعكاسات الفلسفة الاتاتوركية ومعطياتها"، ع4، **مجلة كلية التربية** (د س ن): 196.

(3) طارق عبد الجليل، **العسكر والدستور في تركيا، من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر** (القاهرة: دار النهضة، ط2، 2013)، ص.ص.80-81.

الفترة الممتدة من 2002 إلى 2011 مثلت محطة بارزة في الحكم التركي، إثر حصول حزب العدالة والتنمية(*) على أغلبية المقاعد في البرلمان، وهو ما مكنه من الانفراد بتشكيل الحكومة.(1) ليدخل النظام السياسي التركي مرحلة جديدة في تاريخه، من حيث إعادة هيكلة مؤسسات الحكم، ودفع النخبة العسكرية العلمانية إلى التكيف مع التغييرات الداخلية الجديدة.(2)

وبالفعل يتّضح من خلال الجدول رقم (01)، أن تركيا شهدت في تاريخها ستة استفتاءات شعبية. وقد اختلفت مضامينها بين عرض دستور جديد 1961، و1982، وتعديل وإضافة مواد أخرى لدستور 1982. فمحتوى المشاريع التعديلية الثلاثة الأولى، توضح مكانة المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، نتيجة لجوء هذه المؤسسة للدستور لتقوية صلاحياتها وتوسيعها. في حين ضم استفتاءي 2007 و2010 جملة من الإصلاحات السياسية، التي تهدف إلى تقوية مؤسسة الرئاسة على حساب المؤسسة العسكرية. ومن هنا بدأ التفكير جليا في التحول إلى النظام الرئاسي، وسن دستور حديث يلغي الوصاية العسكرية.

(*) يعدّ الانقلاب ما بعد الحداثي 1997، تم إصدار قرار ينص على حل حزب الرفاه الذي أسسه نجم الدين أربكان، فكان هذا دافعا نحو تشكيل حزب الفضيلة. إلا أن مدة نشاط هذا الأخير كانت قصيرة جداً، بفعل غلق الحزب من قبل المحكمة الدستورية في 2001. وهو ما حفز أردوغان وجماعته ذات الفكر التجديدي الديمقراطي، على تأسيس حزب العدالة والتنمية في العام 2001، للمزيد أنظر:

Senem Aydin, Ruşen Çakır, "Political Islam in Turkey", *Center For European Policy Studies*, n°265, (2007): 1.

(1) صدام أحمد سليمان الحجاجة، **العرب وتركيا 2002- 2010، بحث في دور حزب العدالة والتنمية التركي في تحولات العلاقة بين الجانبين**، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017)، ص.42.

(2) Ozan O. Varol, "The Turkish model of civil–military relations", In*ternational Journal of Constitutional Law*, Vol 11, n°3 (2013): 746.

التاريخ	محتوى التعديل	الظروف	النتيجة
يوليو 1961	إقرار ثاني دستور للجمهورية التركية بعد دستور 1924، إنشاء مجلس الأمن القومي، تأسيس المحكمة الدستورية	في ظل: حالة الأحكام العرفية وتحت حكم لجنة الوحدة القومية المكونة من ضباط الجيش قادة انقلاب عام 1960، وقد حكموا على الرئيس "موندريس" بالإعدام.	نسبة المشاركة: ‹ 80% نسبة الموافقة: ‹ 61.7%
1982	طرح دستور 1982 للاستفتاء الشعبي، مع توسيع صلاحيات مجلس الأمن القومي	في ظل الأحكام العرفية أثناء حكم مجلس الأمن القومي بعد انقلاب 1980	نسبة المشاركة: ‹ غير متوفرة نسبة الموافقة: ‹ 91.4%
أيلول 1987	تعديل المادة الرابعة من الدستور التي نصت على: حظر قيادات الأحزاب السياسية التي تم حلها بعد الانقلاب، من المشاركة في النشاط السياسي لمدة 10 سنوات.	تمت في إطار إلغاء الأحكام العرفية التي استمرت لما يقارب السبع سنوات. وتحت رئاسة كنعان إفرين قائد الانقلاب العسكري	نسبة المشاركة: ‹ 93.6% نسبة الموافقة: ‹ 50.2%
أيلول 1988	تقديم الانتخابات البلدية لمدة عام واحد	الاشتباكات مع حزب العمال الكردستاني في جنوب وشرق الأناضول	نسبة المشاركة: ‹ 88.8% نسبة الموافقة: ‹ 35%
2010/2007	تضمن الاستفتاءين عدة تعديلات لدستور 1982، من أهمهاتعديل انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب المباشر من قبل الشعب. وكذا تقليص مدة العهدة الرئاسية إلى 4 سنوات -بدل 7- قابلة للتجديد مرة واحدة، مع تقليص ولاية البرلمان إلى 4 سنوات -بدل 5-.	تمت هذه الاستفتاءات في ظل رفض النخبة الكمالية والمؤسسة العسكرية	نسبة المشاركة: ‹ غير متوفرة نسبة الموافقة: ‹ غير متوفرة

جدول رقم 01: التعديلات الدستورية في تركيا.

المصدر:

باسم دباغ، "تاريخ التعديلات الدستورية والاستفتاءات في الجمهورية التركية"، **العربي الجديد**، 2017/01/09، «https://www.alaraby.co.uk/Print/9f48bcd0-a029-4e10-b363-6e2b89f51683/05d2804e-4dbb-4756-821f-c9fe169569f6».

ثانياً: دوافع التعديل الدستوري ومواقف الطبقة السياسية.

إن الرغبة في تبني النظام الرئاسي في تركيا لم تكن وليدة اللحظة، وإنما تعود إلى فترة حكم "تورغوت أوزال" "*Turgut Özal*"، الذي تولى رئاسة الوزراء في 1983(*)، وتقلد منصب الرئيس عام 1987. حيث لم يرد "أوزال" الدخول في صراع مباشر مع المؤسسة العسكرية، إلاّ أنه عمِل على تقليص سطوة السّلطة التّنفيذية لرئيس الوزراء آنذاك "كينان إفرين" "*Kenan Evren*".[1]

كما قد سادت رؤية مشتركة لدى مختلف الأطياف السّياسية والمجتمعية في تركيا، لتبني دستور حديث قائم على الإرادة المدنية، لأن عهد الوصاية العسكرية قد انتهى. وهو ما يعكس حاجة الدولة إلى اعتماد دستور جديد يتكيف مع المتغيرات الحديثة، فالأوضاع التي صيغ أثناءها دستور 1982، ليست الظروف نفسها حاليا.[2]

وبعد مرور ما يقارب الخمسة عشرة عاما، منذ وصول نخبة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، تمكنت من عرض مشروع تعديل الدستور للتصويت في البرلمان. وانتهت العملية بحصد 339 صوت لصالح قبول تمرير المشروع للاستفتاء الشعبي(**). ويتمحور مشروع التعديل حول 18 تعديلا من بينها: توسيع صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، إلغـاء المحاكم العسكرية، إلغاء منصب رئيس الوزراء وتولي الرئيس تعيين مجلس الوزراء، رفع عدد نواب البرلمان من 550

(*) بعد الانقلاب العسكري 1980 بقيادة الجنرال "كنعان إيفرين"، تولت المؤسسة العسكرية وجهازها الاستشاري المتمثل في مجلس الأمن القومي الحكم في تركيا إلى غاية 1983. ومن ثم عادت الحياة السياسية إلى مجراها، بعد عقد الانتخابات البرلمانية، وتولي "أوزال" تشكيل الحكومة ورئاستها عقب فوز حزبه الوطن الأم بالأغلبية.

(1) *TRT world research center,* «Turkey's constitutional reform, A Review of Constitutional History Current parliamentary system and proposed presidential system», *TRT world Research Center*. «trtworld.com/referendum/static/RESARCH_CENTRE_REPORT_REV.pdf».

(2) أحمد جلال محمود عبده، مرجع سابق، ص.ص.228-230.

(**) تطلّب تمرير مشروع الدستور للاستفتاء ما يقارب 330 صوت، غير أن عدد نواب حزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي لا يتجاوزون الـ316 عضو، وهو الأمر الذي دفعه إلى التحالف مع حزب الحركة القومية، الذي يضم 40 عضواً قد الوصول إلى عدد الأصوات الواجب توفّرها. لمزيد من المعلومات، أنظر:

Melda Cetiner Karagoz, «*Turkey submits constitutional change bill to parliament*», «aa.com.tr/en/todays-headlines/turkey-submits-constitutional-change-bill-to-parliament/703394».

إلى 600 عضو، الاحتفاظ بالانتماء الحزبي للرئيس، وغيرها من المقترحات التعديلية التي تجعل الجهاز التنفيذي والرئيس في موقع السلطة المطلقة.[1]

1. دوافع التعديل الدستوري في تركيا:

ارتبطت عملية تعديل الدستور في تركيا بمجموعة من الدوافع التي يمكن حصرها في النّقاط التالية:

أ. الدوافع الشخصية للرئيس أردوغان:

يلعب النسق العقائدي للرئيس "رجب طيب أردوغان"، دوراً فاعلاً في توجيه سياساته وقراراته على مختلف الأصعدة الداخلية والخارجية. وما يثبت ذلك هو أن تنشئته الاجتماعية في وسط بيئة فقيرة، جعلته يعمل كل ما في وسعه للتواصل مع الفئات المهمشة والضعيفة من حيث الدخل.[2] إضافة إلى اهتمامه بالذّاكرة التّاريخية، فالرئيس أردوغان في كل خطاباته السّياسية، يُذكِّر الشّعب التّركي والعالم، بأن تركيا تملك باعاً تاريخياً وصيتاً حضارياً، يؤهلها للعب دور إقليمي ودولي يليق بمكانتها التاريخية والجيواستراتيجية.[3]

ويكمن الدّافع الشّخصي للرئيس أردوغان في التخلّي عن النّظام البرلماني لصالح النّظام الرّئاسي، في إبعاد معارضيه خصوصاً النُخب العلمانية، التي ترفض عودة تركيا إلى كنفها الحضاري الإسلامي. فلا يمكن لتركيا -حسب أردوغان- أن تحضى بمكانة مركزية دون المزج ما بين الأصالة والتغريب. وفي هذا السياق قد وضع حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تمتد إلى غاية 2023. ويطمح أردوغان في جعل تركيا قوة إقليمية في الشرق الأوسط تلغي الإنجاز التاريخي لأتاتورك.[4]

---

(1) Kareem Shaheen, «Turkish Referendum: All You Need to Know», *The Guardian*, «theguardian.com/world/2017/apr/10/turkish-referendum-all-you-need-to-know»

(2) Nebi Mis, Ali Aslan, «Erdogan's Politics And His Presidential Mission», n°12, *Fondation for Poilitical, Economic and Social Research* (*SETA*), (2014): 17.

(3) علاء عبد الحفيظ، "النسق السياسي العقيدي لرجب طيب أردوغان"، **مجلة رؤى استراتيجية** (2013): 17.

(4) James Jeffrey, Soner cagaptay, «U.S. Policy on Turkey», n°27, *The Washington Institute For Near East Policy* (2017): 2.

وقد بدأت محاولات الرئيس أردوغان لتغيير نظام الحكم البرلماني مع الانتخابات التشريعية لعام 2011. لكن رفض القوى العلمانية المساس بشكل الحكم جعله يكتفي ببعض التعديلات المهمة التي تزيد من صلاحياته.[1]

1- دوافع البيئة الداخلية:

هناك جملة من الدوافع الداخلية التي عجلت اللجوء إلى النظام الرئاسي، لعّل في مقدمتها نفوذ المؤسسة العسكرية التركية في الدولة والمجتمع. الأمر الذي أثّر بدوره على الثقافة السياسية للمجتمع التركي وجعله يفقد الثقة في العملية السياسية، وأسس لمشروعية الحكم العسكري. علاوة على ضعف الحكومات المتعاقبة منذ ولادة الجمهورية التركية بسبب الصراعات السياسية. وهو ما حتّم اللجوء في كل مرة إلى الانتخابات المبكرة للخروج من حالة الانسداد. وقد أثبتت الحكومات الائتلافية القائمة على التحالف بين الأحزاب السياسية فشلها وعدم قدرتها على الاستمرار في الحكم، الأمر الذي كان في كل مرة يفسح المجال أمام الجيش للتّدخل والإطاحة بالحكومة،[*] بيد أن الأمر تحسن بشكل ملحوظ مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام 2002، حيث تمكن الحزب من تشكيل الحكومة بشكل انفرادي إلى غاية انتخابات 2011.[2]

---

[1] National Security Program (Foreign Policy Project), «President Erdoğan: Prospects for a Strong Presidency », *Bipartisan Policy Center* (2014): 19.

[*] يسجّل التاريخ قيام المؤسّسة العسكرية بأربعة انقلابات عسكرية ناجحة، بداية من العام 1960 ضد حكومة "عدنان مندريس". ثم عام 1971 ضد حكومة "سليمان ديميريل". وبعدها انقلاب عام 1980 ضد الحكومة الائتلافية (حزب الشّعب الجمهوري وحزب السّلامة الوطني). وآخرها انقلاب 1997 ضد الحكومة الائتلافية (حزب الرّفاه وحزب الطّريق القويم). ومنه يتّضح أن تدخّل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية كان بدرجة كبيرة في عهد الائتلافات الحكومية، خاصة انقلاب 1980 الذي أدى إلى عسكرة الدولة والمجتمع معاً. أنظر:

Ozan Varol, «The Turkish "Model" of Civil–Military Relations», Vol_{11}, n°3, *International Journal of Constitutional Law* (2013): 727–743.

[2] Burhanettin Duran, Nebi Mis, «The Transformation Of Turkey's Political System And The Executive Presidency », Insight Turkey, (Volume 18, Number 4, 2016), p p 11, 12.

ومن جانب آخر تغَلغُل الكيان الموازي لحركة فتح الله غولن *Fethullah Gülen*(*) في أجهزة الدولة على غرار القضاء، الجيش، الشرطة والبيروقراطيات الإدارية، سمح بتلفيق تهم الفساد لثلاث وزراء(**) في حزب العدالة والتنمية عام 2013. في محاولة من هذا الكيان تشويه سمعة الرئيس وحزبه(1). فأدرك أردوغان أن النظام الرئاسي هو الحل للتخلص من القبضة الحديدية لهذه الحركة خاصة في الميدان القضائي. لأنه يسمح للرئيس بتعيين القضاة وعزلهم، وهو الأمر الذي من شأنه استكمال عملية تطهير المؤسسة القضائية من الموالين لغولن والمؤسسة العسكرية. كما أن المحاولة الانقلابية الفاشلة في 15 تموز / يوليو 2016 شكّلت منعطفاً حاسماً نحو دفع حزب العدالة والتنمية إلى تقديم مشروع التعديل إلى البرلمان، لإضعاف المؤسّسة العسكرية وأجهزتها الأمنية.(2)

(*) ينتمي **فتح الله غولن** إلى تيار الصوفية الجهادي، ويعد الزعيم الروحي للحركة الاجتماعية، السياسة والاقتصادية وهي تعرف بتسمية حركة غولن أو "الخدمة". يعود ظهورها إلى ما يقارب الـ 50 عاما، يتمحور برنامجها حول فكرة تدمير برنامج الإصلاح العلماني الذي جاء به أتاتورك، وهو موجه للطلبة بشكل أساسي، حيث أسست ما يقارب 1500 مدرسة موزعة على العالم. تم نفيه في العام 1998 وعاش في بنسلفانيا، وهناك من يطلق على هذه الحركة بالسلطة الثالثة في تركيا. وقد تمكن غولن من بناء نوعين من الشبكات إحداهما على مستوى السلطة القضائية والأخرى على مستوى الشرطة والجيش، وقد تحالف كل من حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة، رغبة من الأول في مساعدته على الفوز عبر دعمه شعبيا، إلا أن التحالف تم إنهائه في العام 2013، ومن هنا بدأ التنافس الصريح بين الرجلين غولن وأردوغان على السلطة، وفي 2014 تم اعلان حركة الخدمة منظمة إرهابية في. للمزيد أنظر:

Christopher Holton And Clare Lopez, « The Gulen Movement, Turkey's Islamic Supremacist Cult and its Contributions to the Civilization Jihad », Washington : Center for Security Policy, December 2015, p p 9-15.

(**) في العام 2013 وجهت المحاكم القضائية في تركيا اتهامات بالفساد لثلاث وزراء ينتمون إلى حزب العدالة والتنمية، وهم وزراء: الداخلية، والبيئة، والاقتصاد، كما تم اعتقال أبنائهم من قبل الشرطة، وهو ما أثار غضب الرئيس أردوغان وفتح تحقيقات حول الموضوع، ليتبين فيما بعد أن هذه الحادثة من تخطيط حركة غولن. كما شهدت هذه الفترة استقالة الوزراء المتهمين احتجاجا على أفعال الشرطة والقضاء جراء المساس بسمعتهم.

Berivan Orucoglu, «Why Turkey's Mother of All Corruption Scandals Refuses to Go Away», *Foreign Policy*, «foreignpolicy.com/2015/01/06/why-turkeys-mother-of-all-corruption-scandals-refuses-to-go-away/».

(1) علي المحافظة، **مرجع سابق**، ص.ص.213-214.

2 - Muhittin Ataman, *July* 15 *Coup attempt in Turkey Context, Causes and Consequences* (Turkey : SETA Publications, 2017), p.p.10-11.

2- دوافع البيئة الخـارجية:

إن الدّوافع الخارجية وراء التحوّل إلى النّظام الرئاسي في تركيا، لها علاقة وثيقة بمراجعة خصوصية التّحالف التّاريخي مع الولايات المتحدة الأمريكية(*) وتباطؤها تحديد موقفها من الإنقلاب العسكري الفاشل عام 2016، ورفضها تسليم فتح الله غولن الذي يصنف في خانة الإرهابيين في تركيا منذ العام 2008، والمتّهم بالتدبير للانقاب المذكور.[1] وهو ما يدل على معارضة النظام الأمريكي للسياسات المنتهجة من قبل الرئيس أردوغان، ودعمها للمحاولة الانقلابية. فغولن تجمعه علاقات وطيدة مع النظام الأمريكي، وما يؤكد ذلك تصريحاته عبر وسائل الإعلام المختلفة. إضافة إلى أن الجيش التركي يعد ثاني أكبر جيش في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية انتساب العديد من أعضاء الجيش إلى حركة فتح الله غولن، يجعل إمكانية التخطيط الأمريكي(**) للمحاولة الانقلابية مع هذه الحركة أمراً وارداً.

فالموقف الأمريكي في السّاعـات الأولى للانقلاب، اقتصر على تمني وزير الخارجية الأمريكي وقتذاك "جون كيري" "*John Kerry*" الأمن والاستقرار في تركيا، أثناء اجتماع له مع وزير

(*) تعتبر تركيا بفضل انضمامها لحلف الشمال الأطلسي في عام 1952 الحصن الدّفاعي الجنوبي لدول أوروبا الغربية، والحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، للمزيد من المعلومات، أنظر:

عماد يوسف قدورة، **روسيا وتركيا علاقات متطورة وطموحات تنافسية في المنطقة العربية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص.4.

[1] Jim Zanotti, Clayton Thomas, «Turkey: Background and U.S. Relations», *Congressional Research Service* (2016): 21-22.

(**) يشير المعطى التاريخي إلى إمكانية تورّط الولايات المتحدة الأمريكية في الانقلاب الفاشل، فانقلاب 1980 الممارس من قبل الجنرال كنعان إفرين بدعم من وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، إلى جانب اعتراف اللّواء "حسن بولاط" بالاجتماع سِراً مع عسكريين من وزارة الدفاع الأمريكي بقاعدة أنجرليك قبل أشهر من انقلاب تموز 2016. إضافة إلى تورط قائد قاعدة أنجرليك الجوية بكير أرجان فان، في عملية التخطيط وتنفيذ المحاولة الانقلابية. كل هذه المعطيات تشير إلى أن للولايات المتحدة الأمريكية لها يد في المحاولة الانقلابية. للمزيد من المعلومات، أنظر:

مركز برق للدراسـات والأبحـاث، "المواقف الدولية تجـاه المحـاولة الفاشلة"، **مركز برق للدراسـات والأبحاث**، «barq-rs.com/barq/wp-content/uploads/2016/07/%D8%A7%».

الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" "*Serguei Lavrov*"، ولكنه لم يقم بإدانة الانقلاب. لتنتظر بعدها واشنطن تأكيد فشل الانقلاب، لتصرح بدعمها الكامل للحكومة المنتخبة ديمقراطياً.(1)

كما أن سعي تركيا إلى إعادة العلاقات مع وروسيا بعد اسقاط طائرتها الحربية في الأجواء التركية.(2) **فيه إشارة لرغبة تركيا في إعادة ترتيب علاقاتها الخارجية. ومن هذا المنطلق استغلت روسيا الوضع لتعميق علاقاتها مع تركيا، خاصة فيما يتعلق بملف حل الأزمة السورية. لأنها تدرك جيدا أن ما يهم أردوغان هو البقاء في السلطة أكثر منه الوضع في سوريا، خاصة وأن تركيا تحتاج إلى حليف جديد في ظل توتر علاقاتها مع الغرب ودول الجوار.**(3) **حيث بعد رفضها لنظام بشار الأسد تراجعت عن ذلك مؤخرا في إطار تقاربها مع روسيا وإيران الداعمتين للنظام السوري.**(*)

كما أن توتر العلاقات التركية الخارجية لم يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، وإنما حتى مع الاتحاد الأوروبي، جراء تركيز الاعلام الأوروبي على انتقاد سياسات أردوغان بعد

---

(1) مركز ديلي صباح للدراسات السياسية، "15 يوليو، المحاولة الانقلابية الفاشلة على يد أتباع منظمة غولن الإرهابية"، **مركز ديلي صباح للدراسات السياسية** (2016): 20.

(2) علي حسن باكير، "السياسة الخارجية في أعقاب الانقلاب الفاشل: التوجهات الإقليمية"، م4، ع3، **مجلة رؤى استراتيجية**، (2016): 83.

(3) Ayşe Zarakol, « Turkey and Russia, Erdoğan and Putin », n°444, *PONARS Eurasia Policy Memo* (2016): 4-5.

(*) وقفت تركيا بعد بداية الحراك العربي إلى جانب الشعوب في مطالبتها بالديمقراطية والتغيير في كل من تونس ومصر ، غير أن موقفها بدا متردّدًا في دعم الشعب السوري من عدمه. فقد تخوّفت على مصالحها مع النظام السوري في حال الوقوف ضده. ولكن بعد فشل المحادثات التركية مع الرئيس الأسد وإفراطه في ممارسة العنف ضد شعبه= =أعلنت تركيا صراحة الوقوف مع المعارضة السورية، وتسليحها، والسماح لها بالقيام بمؤتمرات واجتماعات على أراضيها. وفي مقابل فتح أراضيها للدّرع الصاروخي بين الحدود التركية الإيرانية، جعل تركيا في مواجهة مع إيران وروسيا الداعمتين للنظام السوري، إلا أن رد النظام السوري كان قويا عبر دعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، ومن ثم بداية تبلور الكيان الكردي في الشمال السوري وتكاثف الهجمات الإرهابية على الأراضي التركية والمنسوبة لحزب العمال الكردستاني، إضافة إلى انقسام الدول العربية والحصار على قطر، وخفض الو.م.أ أنشطتها العسكرية في الشرق الأوسط ودعمها لانفصال إقليم كردستان، وهو ما أدى إلى عكس توازن القوى لصالح الجبهة المؤيدة للأسد، ومنه تقويض قوة المعارضة. وهنا وجدت تركيا نفسها معزولة، فبدأت في التفكير جديا بتبني سياسة برغماتية ووضع فكرة سقوط نظام الأسد جانباً. للمزيد أنظر:

Francesco D'Alema, «The Evolution of Turkey's Syria Policy », n°17, *Instituto Affari Internazionali*, (2018): 6-12.

الانقلاب الفاشل، وتجاهل دور الشعب في حماية ديمقراطية الصندوق عقب الانقلاب[1]. كل هذه الوقائع جعلت الرئيس أردوغان يسعى إلى تغيير طبيعة النظام السياسي التركي، ليصبح في موقع أقوى لاتخاذ الإجراءات ضد القوى التي تستهدف استقرار تركيا، فالمحاولة الانقلابية الأخيرة جعلت تركيا تغير سياساتها وفق ما يتماشى وأوضاعها الداخلية والإقليمية.

2. مواقف الطّبقة السّياسية تجاه التعديل الدستوري:

انقسمت الطّبقة السياسية والاجتماعية في تركيا إلى فريقين أحدهما مؤيّد لمشروع التعديل ممثلا في فريق نعم "**Evet**" المدعوم من قبل حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة الوطنية. والآخر معارض للمشروع وينتسب إلى فريق لايير "***Hayir***"، الذي تدعمه أحزاب المعارضة على غرار حزب الشعب الجمهوري.[(2)]

أ. الاتجاه المؤيد لمشروع التعديل:

يستند هذا الاتجاه في تأييده للتعديلات الدستورية والتحول للنظام الرئاسي إلى جملة من الحجج أهمها: التقليل من فرص الانتخابات المبكرة، توحيد الانتخابات التشريعية والتنفيذية، ضمان استقرار النظام السياسي وفق استمرارية الحكم لمدة خمس سنوات كاملة[(3)]، وسرعة اتخاذ القرارات في حال وجود ظرف طارئ. كما قد ساد الحذر والتخوف من الكيان الموازي (حركة فتح الله غولن)، وهو ما جعل حزب الحركة القومية يدعم حزب العدالة والتنمية في مشروع التعديلات الدستورية نظرا لعدائه التاريخي مع هذا الكيان، غير أنه لم يؤيد مباشرة فكرة طرح دستور جديد.[(4)]

---

(1) Erhan İçener, «Turkey – EU Relations after the Failed July 15 Coup Attempt», n°79, *bilig Journal* (2016): 74-75.

(2) Ilke Toygür, « Turkey's critical constitutional referendum: an introduction », *Elcano Royal Institute* (2017): 1.

(3) Daily Sabah Center for Policy Studies, «The 2017 constitutional referendum in Turkey », *Daily Sabah Center for Policy Studies* (2017): 12.

(4) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، "الاستفتاء الدستوري في تركيا: النتائج والتداعيات"، **مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات** (2017): 5.

1-الاتجاه المعارض لمشروع التعديل:

يرى هذا الاتجاه أن إجراء الانتخابات التشريعية والتنفيذية في نفس اليوم، من شأنه توجيه الناخب التركي إلى دعم واختيار المرشحين ذوي الخلفيات السياسية المماثلة. وهو ما سيُفقد البرلمان صلاحيته الدستورية المتمثلة في مراقبة أعمال الحكومة، إضافة إلى احتكار الرئيس وظيفة اختيار وتعيين الوزراء دون موافقة البرلمان.[1]

وفي هذا الصّدد رفض رئيس حزب الشّعب الجمهوري "كمال كاليجدار أوغلو" "*Kılıçdaroğlu Kemal*" التعديل لأنه يعكس رغبة أردوغان في شخصنة الحكم، وهذا لن يجعله مختلفا عن فترة حكم المؤسسة العسكرية بعد انقلاب 1980، وإلى غاية 1983، بالنظر إلى حجم الصلاحيات التي ستمنح للرئيس مستقبلا. كما عرف حزب الحركة القومية انشقاق العديد من المناضلين احتجاجاً على سياسات الرئيس أردوغان، وتغيير شكل نظام الحكم. وهو ما جعلهم يَنضّمون إلى حملة "لا"، مؤيدين لحزب الشعب الجمهوري، ومتهمين رئيس حزبهم "دولت بهجلي" "***Devlet Bahçeli***" بتفضيل مصلحته السياسية على حساب مصلحة الوطن.[2]

أما بالنسبة لنتائج الاستفتاء الدّستوري الذي أجري في السادس عشر من شهر نيسان 2017، فيمكن رصدها في الجدول التالي:

عدد الناخبين	عدد المشاركين	عدد المؤيدين	عدد المعارضين
58.3 مليون ناخب	49.7 مليون ناخب	25.15 مليون % 51.4	23.77مليون %48.6

جدول 02: نسب المشاركة في الاستفتاء الشعبي أفريل 2016.

المصدر:

- Deniz Gungen, Tolga Bag, «The 2017 Turkish constitutional referendum», *APCO worldwide*, «apcoworldwide.com / blog / detail / apcoforum / 2017/04/19/ the - 2017- turkish-constitutional-referendum».

---

(1) Daily Sabah Center for Policy Studies, *op cit.*, 12-13.

(2) Berk Esen, Şebnem Gümüşçü, «A Small Yes for Presidentialism: The Turkish Constitutional Referendum of April 2017», Vol$_{22}$, n°$_{3}$, *South European Society and Politics journal* (2017) : 311.

وفعلاً يتبيّن من الجدول أعلاه، أن التقارب في نسب الأصوات بين الداعمين والرافضين، للتحول نحو النظام الرئاسي، له دلالة على انقسام الشارع التركي، بين مؤيد ومعارض لشخص الرئيس أردوغان. فالفارق لا يتعدى 02 مليون ناخب فقط، وهو ما يستدعي إقناع المعارضين بجدوى التغيير والتعديل بناءً على نتائج ملموسة.

ثالثاً: التأثيرات المحتملة لتحوّل نحو النّظام الرئاسي في تركيا.

تحوّل تركيا إلى النظام الرئاسي سيكون له مجموعة من التّداعيات والتّأثيرات، على مختلف الأصعدة السياسية، والاقتصادية. فعلى الصعيد السياسي سيكون له تأثير مباشر على العملية السياسية. كما أن إنجازات حزب العدالة والتنمية على الصعيد الاقتصادي، ومكانة تركيا اقتصاديا ستمكنها من تدارك تأثيرات الأوضاع الداخلية في الاقتصاد التركي.

١. التأثيرات المحتملة على الصعيد السياسي:

إن تحول تركيا إلى النظام الرئاسي بإمكانه أن يسد المجال أمام أحزاب المعارضة، لأن تشكيل الحكومة سيكون حكرا على حزب الرئيس المنتخب، ومن ثم تصبح إمكانية حل الحكومة وسحب الثقة منها غير واردة. لأن أغلب النواب سيعينون من قبل الرئيس ويخضعون للمساءلة أمامه فقط.[1]

ومن بين التأثيرات المطروحة أيضا، هو احتمال شخصنة العملية السياسية في تركيا. فدسترة الحق في عهدتين متتاليتين للرئيس، ولمدة خمس سنوات، سيبقي الرئيس أردوغان في السلطة إلى غاية 2029، في حال ترشحه للانتخابات الرئاسية 2019. وحسب المادة 8 من الدستور المعدل فإن كل السلطات التي يمارسها رئيس الوزراء، ومجلس الوزراء ستصبح من صلاحيات الرئيس، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تداخل السلطات والاخلال باستقلاليتها.[2]

---

(1) أحمد حسن علي، "التأثيرات المحتملة لتحول تركيا إلى النظام الرئاسي التنفيذي"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، «http://www.bayancenter.org/2017/02/3076».

(2) Amanda Paul, Murat Seyrek, « Constitutional changes in Turkey: A presidential system or the president's system? », *European Policy Center* (2017): 1-2.

2. التأثيرات المحتملة على الصعيد الاقتصادي:

منذ اعتلاء حزب العدالة والتنمية سدة الحكم، وطيلة خمسة عشرة سنة، تمكن الحزب من تحقيق نهضة اقتصادية جعلت الدولة تصنف ضمن المرتبة 17 عالميا من حيث الاقتصاد. كما بلغ دخل الفرد الإجمالي ما يقارب الـ 10.500 دولار في أواخر العام 2015، حسب تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.(1)

فرغم لجوء أعداد هائلة من السوريين إلى تركيا -حوالي 4 مليون لاجئ منتصف 2015- إضافة إلى مجموعة من التحديات الأخرى التي تشهدها البلاد، خاصة التفجيرات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني والمحاولة الانقلابية الفاشلة، إلا أن الاقتصاد التركي ظل يشهد ارتفاعا في النمو بنسبة 4% حسب احصائيات البنك الدولي لشهر أكتوبر 2017. ومع ذلك تحتاج الحكومة التركية تنشيط الاستثمارات في القطاع الخاص، وتعزيز معدلات النمو. إلى جانب الحفاظ على مسافة قريبة من الاتحاد الأوروبي لتجنب الخسائر الاقتصادية من حيث التصدير والاستثمار الأجنبي.(2)

كما أن الأوضاع الاجتماعية والسياسية في حال جيدة، نتيجة عدم مرور تركيا باضطرابات داخلية عقب الاستفتاء الشعبي حول مشروع التعديل، وهو ما يفرض على الحكومة استئناف عملية الإصلاحات وتعزيز العملة التركية التي عرفت انخفاضا(3) بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والارتياح المجتمعي.(4)

---

(1) Organisation for Economic Cooperation and Development, «OECD Economic Surveys, Turkey Overview», *OECD* (2016): 6-10.

(2) The World Bank Group, «The World Bank in Turkey», October 2017, «worldbank.org/en/country/turkey/overview».

(3) عرفت العملة التركية انخفاضا مقارنة بالدولار الأمريكي، حيث 3.92 ليرة تركية تعادل 01 دولار أمريكي في ديسمبر 2017.

(4) Krzysztof Strachota, «The constitutional referendum–another step towards a New Turkey », N°$_{239}$, *Center For Eastern Studies* (*OSW*) (2017): 2.

وتبقى لكل بيئة خصوصيات أنماطها الثّقافية والسّياسية والاقتصادية التي تحدد مدى نجاح أي نموذج أو فشله، فالحكم المسبق لتراجع تركيا سياسيا واقتصاديا هو أمر سابق لأوانه، إلاّ أن الممـارسة الميدانية تبقى هي المجيب عن التسـاؤلات التي تتمحور حول مستقبل العملية السيـاسية والترتيبـات الاقتصادية في تركيا.

الاستنتاجات:

نستنتج مما سبق أن مشروع التعديل الدستوري في تركيا كان مدفوعا بجملة من العوامل المرتبطة بالنسق العقائدي للرئيس أردوغان من ناحية، وبمجموعة من التحديات الداخلية والخارجية من ناحية ثانية. واللافت للنظر أن هذا المشروع أدى إلى تقسيم المجتمع والطبقة السياسية، نتيجة تضارب الرؤى المؤيدة والمعارضة. بيد أن جرأة نخبة حزب العدالة والتنمية على تقديم اقتراح التحول نحو النظام الرئاسي، تعد خطوة لا سابقة لها في عهد الجمهورية التركية. وستدخل الدولة في مرحلة جديدة على مختلف المستويات.

كما أن القراءة المستقبلية لتحول تركيا إلى النظام الرئاسي، تجعل لهذا التغيير مجموعة من التداعيات السياسية، والاقتصادية، التي يمكن أن تتخذ طابعا إيجابياً أو سلبياً. وهذا يبقى متوقف على مدى احترام خصوصية النظام الرئاسي عموما والحفاظ على استقلالية وتوازن السلطات خصوصا، دون نسيان عامل مهم وهو اللعب على ورقة الاقتصاد.

